

مدى مساهمة اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية في ترقية القطاع الصناعي بالجزائر

د. شريف مراد
أستاذ محاضراً

مقدمة:

تقوم دول العالم خاصة منها الضعيفة صناعياً بالاستعانة بالتجارب والخبرات التي تمتلكها البلدان الرائدة في هذا المجال بغية تحقيق هدف النهوض بقطاعها الصناعي، ومن هذا المنظور حرصت الجزائر من خلال جولات مفاوضاتها مع الاتحاد الأوروبي قبل التوقيع النهائي لاتفاقية الشراكة، على أن تشتمل هذه الاتفاقية على كل الجوانب المتعلقة بالقطاع الصناعي وأساليب تنميته، من أجل زيادة التحكم والرفع في الكفاءة الإنتاجية لهذا القطاع، ولن يتأتى ذلك إلا عن طريق البحث عن خيارات إستراتيجية وأساليب حديثة تواكب وتلازم النشاط الإنتاجي لتحقيق الاستخدام الأمثل للطاقات المتوفرة بمساعدة الشريك الأوروبي، ومن هذا المنطلق يمكن التساؤل عن: مضمون اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية في القطاع الصناعي؟ عن واقع تطبيقها؟ وكذا المزايا المحققة والسلبيات المسجلة؟ وللإجابة على هذه التساؤلات، تم تقسيم البحث إلى المحاور التالية:

- المحور الأول: أساسيات حول الشراكة الجزائرية الأوروبية
- المحور الثاني: مضمون اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية في القطاع الصناعي
- المحور الثالث: تقييم اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية في القطاع الصناعي

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تعالج موضوع التحالفات الدولية وسبل الاستفادة منها وتقييمها، فالجزائر وكنتيجة لضعف نسيجها الصناعي وتعرضه لعدة هزات خاصة بعد خوصصة العديد من مؤسساته انخفض دوره ومساهمته في الاقتصاد الوطني ، وفي سبيل إعادة إنعاش هذا القطاع وتفعيل مساهمة الصناعة التحويلية في التنمية المحلية والنتائج الداخلي الخام قامت الجزائر بإبرام شراكة أجنبية مع الاتحاد الأوروبي كمدخل لإعادة هيكلة وتطوير المؤسسات المحلية، وكأي شراكة هناك مجموعة من النتائج والآثار المترتبة على الاقتصاد الوطني يجب تحديدها وتحليلها وتفسيرها من أجل اتخاذ قرارات تساعد في توجيه اتفاقية الشراكة وتحسين شروطها لصالح الجزائر على الأقل نسبيا.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، من أهمها:

التعرف على مضمون اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية في شقها المتعلق بالصناعة التحويلية.

مقارنة الأهداف المسطرة مع المحققة وإعطاء تقييم موضوعي لأداء الصناعة التحويلية الجزائرية في ظل اتفاقية الشراكة.

تحديد المكاسب المحققة والسلبيات المسجلة وتكاليفها للحيلولة دون وقوع خسائر محتملة في النسيج الصناعي المحلي.

المساعدة في اتخاذ قرارات مستقبلية من شأنها تدعيم موقف مؤسسات الصناعة التحويلية الجزائرية وحمايتها من تهديد نظيراتها الأوروبية وتقوية تنافسها.

المحور الأول: أساسيات حول الشراكة الجزائرية الأوروبية

الفرع الأول: مفهوم الشراكة الأجنبية

تُعرّف الشراكة الأجنبية بأنها: الاستثمارات التي تتوزع فيها ملكية المشروع وإدارته بين المستثمر الأجنبي والمستثمر الوطني العام أو الخاص¹، وهي أحد مشروعات الأعمال الذي يمكن أن يمتلكه أو يشارك فيه طرفان (أو شخصيتان معنويتان) أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، مع عدم اقتصار المشاركة في رأس المال، بل تمتد إلى الإدارة والخبرة وبراءات الاختراع أو علامات التجارية والمساهمة الفنية الخاصة بعمليات الإنتاج والمعرفة التكنولوجية²، كما يمكن تعريفها أيضا بأنها: استثمار أجنبي يقوم على أساس المشاركة مع رأس المال الوطني، وتتحدد نسبة المشاركة في رأسمال المشروع في ضوء القانون الداخلي للدولة المضيفة، ويتخذ المشروع المشترك شكلا قانونيا معينا، كما أنه يحقق فائدة كبيرة لأطرافه، وتنشأ من مساهمة شريكين على الأقل في الاستثمار، أي أنها تتم بين طرفين أحدهما محلي (وطني) والآخر خارجي (أجنبي) عن البلد، ويكون التسيير المشترك في إدارة المشاريع بين الجهة المستثمرة الأجنبية والجهة المحلية حسب الاتفاق، وبالتالي يكون القرار مشترك بين الجهتين مما يضمن مصالح كل طرف³.

وتختلف ميادين الشراكة الأجنبية باختلاف أهداف وإمكانات الأطراف المشكلة لها، وعادة ما يتم تصنيفها حسب القطاعات التي تشملها الاتفاقية حيث نميز:

أولاً: الشراكة في الميدان الصناعي: وهي الشراكة التي تهدف بالأساس إلى تحسين القدرة التنافسية للدولة المضيفة وشركاتها فيما يخص إنتاج منتجات أو خدمات متماثلة، تقاسم سلاسل التوزيع، تبادل الخبرات المُسيرة⁴.

ثانياً: الشراكة في الميدان الزراعي: تنشأ من الشراكة بين طرفين أو أكبر ومن أكثر بلد واحد، تتعدد أهدافها حسب كل شريك وغالبا ما تغطي جوانب: الإنتاج الزراعي، برامج الإنتاج، تحديث وسائل الإنتاج تقاسم الأسواق، تبادل الخبرات.

ثالثاً: الشراكة في الميدان التجاري: وتعني الشراكة والاستثمار في المنشآت التي تعتمد بالدرجة الأساسية على المتاجرة بالسلع والخدمات وتسهيل عمليات التبادل بين مختلف الأنشطة⁵.

رابعاً: الشراكة في الميدان المالي: تعتبر الشراكة المالية أحد أهم أوجه الشراكة الأجنبية بين الدول، بصفتها تشتمل على التعاون المالي المرتبط بكيفيات وشروط تسوية المعاملات بين الدول، الاستفادة من التجارب السابقة لأطراف الشراكة، كما تستمد أهميتها من فرض نفسها من خلال برامج التمويل ومقتضياتها حيث لا يمكن إبرام أي اتفاقية شراكة دون إغفال هذا الجانب.

خامساً: الشراكة في الميدان الخدمي: من أهم أوجهها الشراكة في: «قطاع النقل، التخزين المعلوماتية الخدمات الإدارية والدعم، التأجير الدولي، الاتصالات (وسائل الاتصال)، الخدمات المهنية والاستشارة الدولية»⁶.

الفرع الثاني: الإطار العام لاتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية

تحتوي منطقة شمال إفريقيا والجزائر بالخصوص على موارد طبيعية ضخمة والتي يحتاجها الاتحاد الأوروبي بصفته اقتصاد صناعي يعاني من شح هذه الموارد (بترول، غاز، حديد،...) وتمثل الشراكة تمثل مدخلا للاستفادة من هذه الموارد⁷، فمثلا تؤمن منطقة البحر المتوسط حوالي (80 %) من احتياجات الاتحاد الأوروبي النفطية⁸، ومن هنا يتضح توجه الاتحاد الأوروبي إلى إقامة شراكة مع دول جنوب وشرق المتوسط لاعتبارات تاريخية وجغرافية واقتصادية⁹، أما بالنسبة للجزائر فإن المشاكل الاقتصادية العويصة التي تتخبط فيها من مديونية خارجية ثقيلة وتفشي البطالة وجمود الجهاز الإنتاجي وعدم كفاية معدل نموها وتأخرها عن الركب مقارنة بجيرانها سواء من ناحية التنظيم أو التسيير أو التكنولوجيا المستخدمة وعدم كفاية مصادر التمويل وضعف الاستثمار المحلي ونفور الاستثمار الأجنبي رغم ما تتوفر عليه من فرص الاستثمار في مختلف الميادين كلها كانت وراء رغبتها في توقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي¹⁰.

بتاريخ 22 أبريل 2002 وبمدينة فالونسيا تم التأسيس الرسمي للشراكة الجزائرية الأوروبية تحضيراً لدخولها حيز التنفيذ فيما بعد، و التي عوضت اتفاقية التعاون المنعقدة سنة 1976¹¹، دخلت اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ في 01 سبتمبر 2005¹²،

وبناء على المرسوم الرئاسي رقم 05 - 159 المؤرخ في 27 أفريل 2005، فقد تمثلت أهداف هذا الاتفاق فيما يلي¹³:

1- توفير إطار مناسب للحوار السياسي بين الطرفين يسمح بتعزيز علاقتهما وتعاونها في كل الميادين التي يريانها ملائمة.

2- توسيع التبادلات وضمان تنمية العلاقات الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة بين الطرفين وتحديد شروط التحرير التدريجي للمبادلات الخاصة بالسلع والخدمات ورؤوس الأموال.

3- تشجيع التبادلات البشرية لاسيما في إطار الإجراءات الإدارية.

4- تشجيع الاندماج المغربي بتشجيع التبادلات والتعاون داخل المجموعة المغربية وبين هذه الخيرة والمجموعات الأوروبية والدول الأعضاء فيها.

تشكل الاتفاقية في إطارها العام مجموعة من الالتزامات والحقوق تنسجم وإمكانيات كل طرف ومستوى تطور اقتصاده، وباعتبار اقتصاد الجزائر اقتصاد هش يعتمد بالدرجة الأولى على مداخيل البترول بنسبة متوسطة تقدر بـ (97%) فقد استفاد من مزايا وتسهيلات تساعد الجزائر على الاندماج التدريجي في الاقتصاد العالمي بتكاليف منخفضة على الأقل من وجهة نظر الاتحاد الأوروبي، في هذا الصدد تم التركيز على تقوية التعاون الاقتصادي وفي كل المجالات من خلال:

أولاً: تحديد الأهداف، وذلك عن طريق¹⁴:

1- تعهد الطرفان بتعزيز تعاونهما الاقتصادي بما يخدم المصلحة المشتركة وفي إطار الشراكة التي يستلهم منها هذا الاتفاق.

2- يهدف التعاون الاقتصادي إلى تدعيم عمل الجزائر من اجل تنميتها الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

3-يندرج هذا التعاون الاقتصادي في اطر الهداف المحددة في تصريح برشلونة.

ثانيا: تحديد مجال التطبيق، لتعزيز التعاون الاقتصادي فقد تناولت الاتفاقية المجالات التي يمكن من خلالها تحقيق أهداف الشراكة والتي تتمثل في¹⁵:

1-يفضل تطبيق التعاون في مجالات النشاط الخاضعة للضغوط والصعوبات الداخلية أو التي شملتها عملية تحرير مجمل الاقتصاد الجزائري وعلى وجه الخصوص تحرير المبادلات بين الجزائر والمجموعة.

2-كما يعطي التعاون الأولوية للقطاعات الكفيلة بتسهيل تقريب اقتصاد الجزائر واقتصاد المجموعة وبالأخص الاقتصاد الذي يولد النمو ومناصب الشغل وكذا تنمية تيارات التبادل بين الجزائر والمجموعة، لاسيما بتنوع الصادرات الجزائرية.

3-يمكن للطرفين أن يحددا معا مجالات أخرى للتعاون الاقتصادي.

المحور الثاني: مضمون اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية في القطاع الصناعي

الفرع الأول: أهداف الشراكة في القطاع الصناعي

تناولت المادة 53 من اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية الأهداف المرجوة من خلال التعاون الصناعي بين الجانبين خاصة فيما يتعلق بحاجة الجزائر إلى هذا التعاون، بوصفه أحد الدعامات الأساسية والضرورية لبناء الهيكل الاقتصادي للدولة، وماله من تأثير ايجابي على التنمية الاقتصادية بصفة عامة والتنمية الصناعية بصفة خاصة كتوفير حاجيات المجتمع والحد من عمليات الاستيراد التي تثقل كاهل الدولة.

وفيما يلي عرض أهم أهداف التعاون الصناعي بين الطرفين –حسب المادة 53 من اتفاقية الشراكة¹⁶:-

1-تحفيز وتدعيم الأعمال الهادفة إلى ترقية الاستثمار المباشر والشراكة الصناعية بالجزائر.

- 2- تشجيع التعاون المباشر بين المتعاملين الاقتصاديين لكلا الطرفين بما في ذلك في إطار دخول الجزائر شبكات تابعة للمجموعة تعمل على تقارب الشركات.
- 3- دعم الجهود الرامية إلى تحديث ولإعادة هيكلة الصناعة بما فيها الصناعة الغذائية الزراعية التي شرع فيها قطاعا الجزائر العام والخاص.
- 4- تشجيع تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- 5- تشجيع وتبني تنمية بيئية ملائمة للمبادرة الخاصة بهدف تحفيز وتنويع المنتجات المخصصة للأسواق المحلية والتصدير.
- 6- تثمين الموارد البشرية والقدرات الصناعية للجزائر عبر استغلال أفضل لسياسات التجديد والبحث والتنمية التكنولوجية.
- 7- مرافقة إعادة هيكلة القطاع الصناعي وبرنامج التأهيل بهدف إنشاء منطقة التبادل الحر من أجل تحسين قابلية المنتجات للمنافسة.

الفرع الثاني: التبادل الحر للمنتجات الصناعية

بموجب اتفاق الشراكة تقوم الجزائر والاتحاد الأوروبي وبصفة تدريجية بإنشاء منطقة للتبادل الحر خلال فترة انتقالية تمتد إلى 12 سنة من تاريخ دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ، وبالنسبة للمنتجات المسموح بتبادلها داخل هذه المنطقة التي تشمل المنتجات الصناعية، حيثوحسب المادة (07)، (08)، من الاتفاقية، فإن المنتجات الصناعية المقبولة في منطقة التبادل الحر بين الطرفين تخص المنتجات التي يكون منشؤها المجموعة الأوروبية من جهة الجزائر من جهة أخرى، كما ركزت الاتفاقية أيضا على ضرورة إعفاء المنتجات الصناعية الجزائرية من كافة الحقوق الجمركية لدى دخولها أسواق الاتحاد الأوروبي وذلك فور دخول الاتفاق حيز التنفيذ، إلا أن ما ميز هذا الإعفاء وإن بدا أنه في صالح الجزائر اقتصره على الرسوم الجمركية فقط مما فتح المجال أمام الاتحاد الأوروبي لوضع رسوم غير جمركية تهدف بدرجة أولى إلى وضع قيود على استيراد منتجات الشركات الصناعية الجزائرية، عن طريق وضع معايير معينة تكلف أموال كبيرة مما ينعكس سلبا على أسعار المنتجات.

الفرع الثالث: برامج المساعدات المالية

إن مختلف هذه البرامج تم تنظيمها وترتيبها بطريقة تسلسلية ومتدرجة بغية تحقيق تكييف مرحلي للصناعة الجزائرية مع المحيط التنافسي الجديد الذي تولد عن اتفاقية الشراكة، وذلك وفق مراحل التالية¹⁷:

1- المرحلة الأولى (1999 - 2001): تم من خلالها تسطير برنامج مرشد، وتحديد كل الخطوات والنشاطات الواجب تنفيذها لإعادة تكييف وتهيئة الاقتصاد الجزائري.

2- المرحلة الثانية (2001 - 2004): تضمنت برنامج لإعادة الترتيبات البنيوية لمختلف القطاعات، ورفع نسبة الاستثمارات.

3- المرحلة الثالثة (2005 - 2007): وتم من خلالها توسيع نشاطات مختلف القطاعات، والتي تكون الأولوية فيها إلى: النشاطات الصناعية، وإعادة الاعتبار للمناطق الصناعية، وتكوين الإطارات ورفع الكفاءة الاقتصادية، ودعم الخدمات الصناعية، والتحكم التقني والسيطرة على التكنولوجيا، زيادة على تشجيع التكامل بين القطاعات

أغلب برامج تنمية الصناعة التحويلية في الجزائر مُولت من طرف الاتحاد الأوروبي ووزارة الصناعات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، بميزانية قدرها 62.90 مليون أورو لمدة خمسة سنوات، تبلغ مساهمة الاتحاد الأوروبي 57 مليون أورو وتساهم الدولة الجزائرية بـ 3.40 مليون أورو، أما 2.5 مليون أورو فهي حصة المؤسسات المنخرطة والمستفيدة من البرنامج، ويتم إدارة وتسيير البرنامج من طرف فريق من الخبراء الأوروبيين والجزائريين¹⁸، وقد حدد البرنامج معايير الاستفادة من الدعم على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة النشطة في المجال الصناعي أو الخدمات المرتبطة بالصناعة، حيث يتوجب عليها إثبات توظيفها لـ 10 عمال كحد أدنى و 250 عامل كحد أقصى مصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، بالإضافة إلى تقديمها للحصيلة السنوية لأخر ثلاث دورات استغلال¹⁹. وفي سبيل توفير مرافقة تمويلية لمختلف هذه المشاريع تم الاعتماد على مؤسسة FINALEP، وهي مؤسسة مالية أنشئت بشراكة بين بنك التنمية

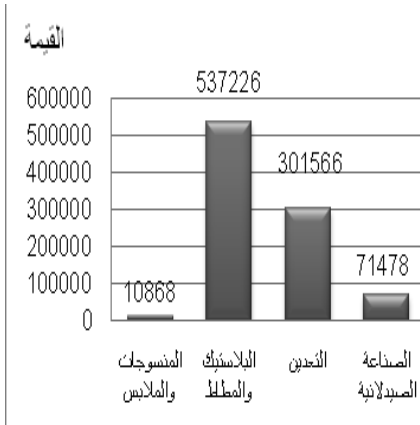
المحلية BDL ، القرض الشعبي الجزائري CPA ، الوكالة الفرنسية للتنمية AFD بنسبة ، البنك الأوروبي للاستثمار (BEI)، وتهدف شركة FINALEP إلى ترقية الشراكة الجزائرية الأوروبية، وخلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة تمارس نشاطها في المجال الإنتاجي، كما تختلف عن البنوك التجارية الجزائرية، حيث تدخل بصفتها شريك حقيقي وليس كمقرض، ومن أبرز المشاريع التي مولتها 20: الشركة الجزائرية الأوروبية للأدوية والأجهزة الطبية: وهي شركة مختلطة بين مجمع صيدال وهيئة أوروبية تضم عدة مخابر « Shiring-plough-bouchara »، الشركة الجزائرية الفرنسية لصناعة الأجهزة الالكترونية «EIS»، شركة صناعة المركبات الغذائية «SEMI»

المحور الثالث: تقييم الجزائرية الأوروبية في القطاع الصناعي

تعتبر الجزائر الصناعة التحويلية كبديل مستقبلي للصناعة الإستخراجية لصعوبة التحكم في مداخيل هذه الأخيرة، وقد نالت هذه الصناعة -التحويلية- النصيب الأكبر من الأهمية في برامج إعادة الهيكلة والإنعاش بالتعاون مع الشريك الأوروبي، وحسب إحصائيات وزارة الصناعة فقد تم تسجيل أكثر من 192 عملية إعادة هيكلة لمؤسسات صناعية عامة وخاصة في السنوات الأولى التالية لإبرام اتفاقية الشراكة 21، في حين بلغ عدد المشاريع الصناعية المصروح بها خلال الفترة (2002-2013) حسب الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ما يعادل 6607 مشروع بقيمة 4033666 دينار، وفرت عدد موظفين يُقدر بـ: 22271385، والشكلين التاليين يوضحان أهم الفروع التي شملتها هذه المشاريع:

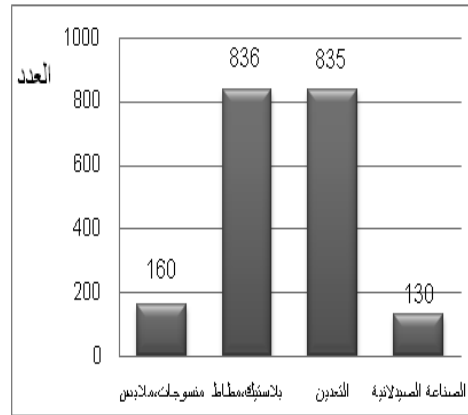
الشكل رقم (02): قيمة المشاريع

(2002 - 2013) بملايين الدينارات



الشكل رقم (01): عدد المشاريع الصناعية

الصناعية المنشأة المنشأة (2002-2013)



المصدر: بالاعتماد على قاعدة بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

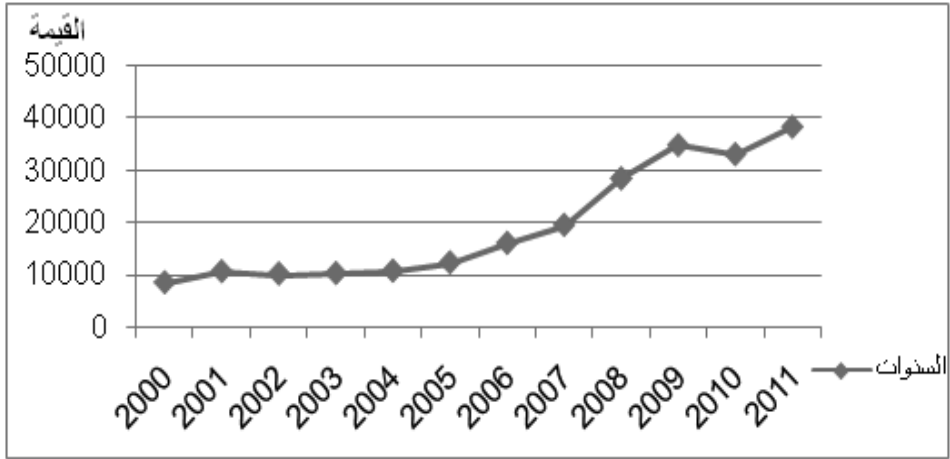
تعكس بيانات الشكّلين العدد المعتبر من المشاريع المصرّح بها خلال الفترة (2002-2013) وهي الفترة المعتمدة للدراسة، حيث يمكن أن نلاحظ أن جُلّ هذه المشاريع توزعت بين فرعي التعدين والبلاستيك بقيمة تعادل 838792 مليون دينار، نظرا للحوافز المغربية التي وفرتها الدولة للمشاريع الإنتاجية (تحفيزات ضريبية، تمويل بأقل التكاليف..)، بالإضافة للمرافقة الأوروبية (تمويل، تقنيا، تنظيميا..) لإنشاء وتأهيل هذه المشاريع، أما بخصوص الصناعات الصيدلانية والنسيجية فقد اقتصر على 290 مشروع فقط بقيمة 82346 مليون دينار وهذا راجع للمنافسة الكبيرة التي هذين الفرعين خاصة بعد الانفتاح الاقتصادي ودخول المنتجات الصينية ذات الأثمان البخسة للسوق الجزائرية، وهذا توافق مع قلق وتردد المستثمرين المحليين للاستثمار في مثل هذه المشاريع.

ولأجل دراسة أداء الصناعة التحويلية بعد دخول اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية حيز التنفيذ ومدى مشاركتها في الناتج الداخلي الخام نقوم أولا بدراسة التطور الإنتاجي لمختلف فروع الصناعة التحويلية للوقوف على مدى تحسن ونمو القطاع على الصعيد الإنتاجي ودور الشريك الأوروبي في هذا التحسن، تجدر الإشارة أن الأرقام المعتمدة للتحليل والتفسير مستمدة من قاعدة بيانات: الديوان الوطني للإحصاء، الديوان الوطني لترقية الاستثمار 2013، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين.

الفرع الأول: المعادن والمقالع

يغطي مجال التعدين في الجزائر عدة نشاطات صناعية من أبرزها: إعادة رسكلة المعادن، السباكة، الصهر والتصفّيح، صناعة الأنابيب، المواد نصف المصنعة، إنتاج الفولاذ، إنتاج المعادن غير الحديدية والغير ثمينة كالألومنيوم مثلا، تحويل المعادن الثمينة...، وقد عرف الإنتاج الصناعي لهذا الفرع عدة تغيرات يوضحها الشكل التالي:

الشكل رقم (03): تطور الإنتاج الصناعي لفرع المعادن والمقالي للفترة (2002-2011)
بملايين الدينارات



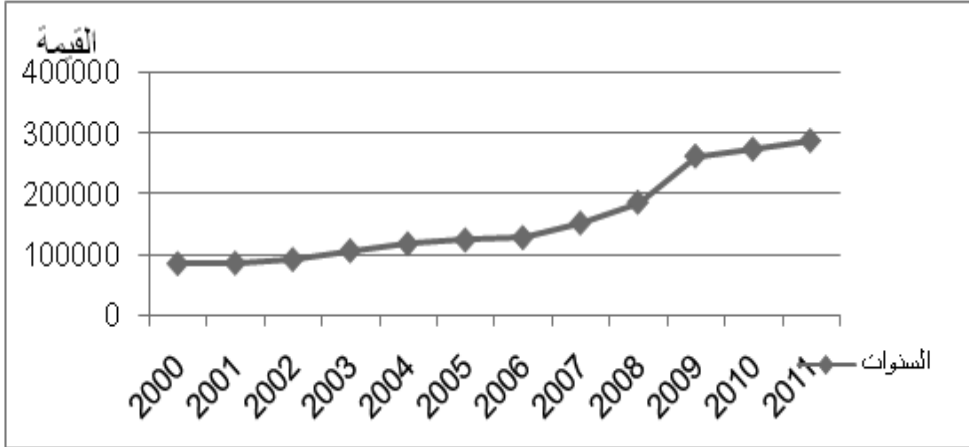
المصدر: بالاعتماد على قاعدة بيانات الديوان الوطني للإحصاء

شهد الفرع الصناعي لإنتاج المعادن نمو مستمرا ومستقرا خلال الفترة (2000-2005)، حيث بلغت قيمة الإنتاج نهاية هذه الفترة بـ 12255.1 مليون دينار، ليرتفع الإنتاج إلى مستويات قياسية بعد سنة 2005 بوصوله إلى 38185.6 مليون دينار سنة 2011، وهو ما يعني أن الإنتاج تضاعف ثلاث مرات خلال 12 سنة، وخلال سنة 2013 تم تسجيل 07 مشاريع جديدة كبرى بقيمة 414 مليون دينار*.

الفرع الثاني: الصناعة الميكانيكية والكهربائية

تسعى الجزائر من وراء اتفاقية الشراكة إلى إنعاش الصناعة الثقيلة التي ترهق كاهل الجزائر، من وجهة أن هذه الصناعة طالما كلفت الدولة في سبيل السعي إلى النهوض بها مبالغ ضخمة دون نتيجة، ومن جهة ثانية تسعى الجزائر من تدعيم هذا الفرع إلى التقليل من فاتورة الواردات، ومؤخرا شهد هذا الفرع الإنتاجي ارتفاعا ملموسا في قيمة الإنتاج حسب ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (04): تطور الإنتاج الصناعي لفرع الميكانيكا والكهرباء والإلكترونيك للفترة (2002-2011) بملايين الدينارات



المصدر: بالاعتماد على قاعدة بيانات الديوان الوطني للإحصاء

عرفت الصناعة الميكانيكية والكهربائية في الجزائر طفرة إنتاجية معتبرة، تجلت من خلال ارتفاع معدلات نمو هذا الفرع الإنتاجي فقد ارتفعت من 188083.4 مليون دينار سنة 2008 إلى 263383.7 مليون دينار سنة 2009، وبحلول سنة 2013 تم تسجيل أزيد من 249 مشروع بقيمة تعادل 364312 مليون دينار* وهذا راجع إلى عدة أسباب من أهمها:

الشراكات بين المؤسسات الجزائرية والأوروبية على غرار 23:

- عقد الشراكة بين شركة SNVI الجزائرية وشركة BEZDAIMLER الألمانية لإنتاج الحافلات الصغيرة.
- عقد الشراكة بين شركة SNVI الجزائرية وشركة RENAULT الفرنسية لإنتاج الشاحنات.
- عقد الشراكة بين شركة CMTI الجزائرية وشركة DEUTZ MOTOR الألمانية لإنتاج محركات الجرارات.

-استفادة شركة INJELEC للتجهيزات الكهربائية من إعادة تنظيم وهيكله بموجب برامج ميدا.

تسجيل حوالي 300 متعهد من الباطن سنة ¹2013 في قطاع السيارات يعملون مع الشركة الوطنية للسيارات الصناعية يندمجون بذلك في قطاع الميكانيكا الذي يقدر رقم أعماله بـ 32 مليار دينار جزائري خلال نفس السنة*.

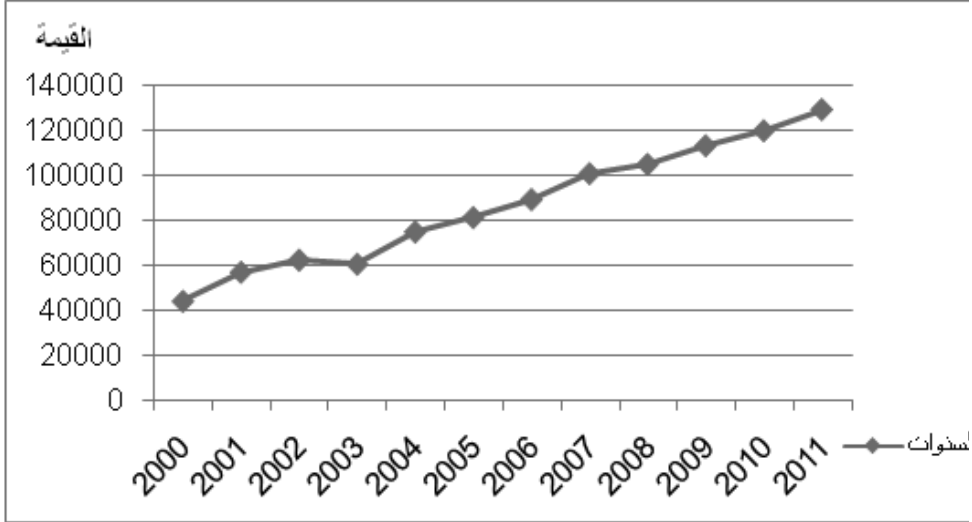
معاناة الشركات العالمية بعد أزمة 2008 مما ألزمها على اللجوء إلى برامج إعادة التنظيم الداخلية بيع الفروع، الاستدانة، اللجوء إلى الشراكة بدل المنافسة، وهو ما استفادت منه الشركات المحلية علما بأنها تستهدف بالدرجة الأولى السوق المحلية مما جعل الطلب العالمي على المنتجات الميكانيكية والالكترونية والكهربائية لا يؤثر على إيراداتها.

الفرع الثالث: مواد البناء والزجاج

تتميز هذه الصناعات بتطورها السريع وتكثفها المباشر مع حجم الطلب على منتجاتها، وقد أولت الجزائر لهذا الفرع أهمية بالغة لكون مخرجاته تعتبر موارد مهمة لتنفيذ مختلف المخططات التنموية، خاصة مادة الاسمنت التي عرف إنتاجها نموا بمعدل مليون طن سنويا وصل إلى 18.2 مليون طن سنة 2009²⁴، والشكل التالي يوضح مختلف تطورات الإنتاج الصناعي لهذا الفرع خلال الفترة (2002-2011).

²⁴ يقتضي التعهد الصناعي من الباطن إنتاج منتجات خاصة و/أو معدة مرفقة بمعايير معينة، مثل قطع غيار السيارات ومختلف المكونات الصناعية الأخرى، بترخيص من الشركة الأم.

الشكل رقم (05): تطور الإنتاج الصناعي لفرع مواد البناء والزجاج للفترة (2002-2011)
بملايين الدينارات



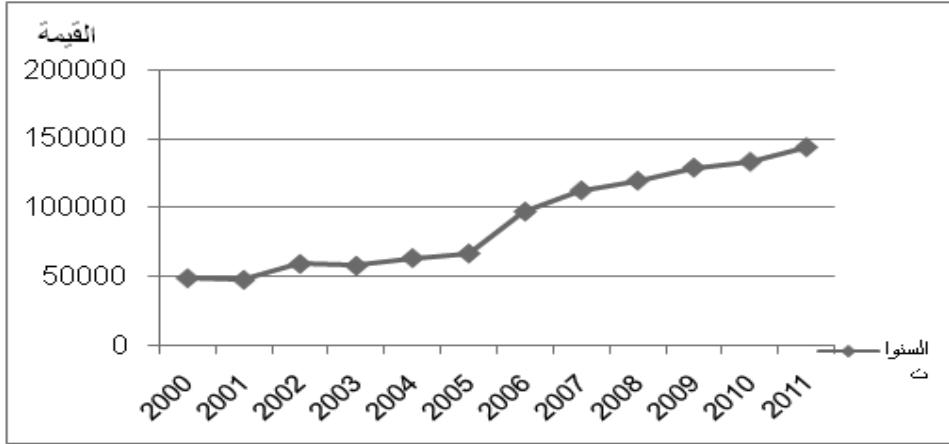
المصدر: بالاعتماد على قاعدة بيانات الديوان الوطني للإحصاء

تشير بيانات الشكل إلى النمو المعتبر الذي يعرفه الفرع الصناعي لإنتاج مواد البناء والزجاج بمعدل 7696.155 مليون دينار سنويا، وفي حدود 128646.9 مليون دينار سنة 2011، لكن هذا الإنتاج لا يلبي الحاجيات المحلية من مواد البناء والزجاج، رغم تسجيل حوالي 303 مشروع جديد سنة 2013 بقيمة 11534 مليون دينار* بالإضافة إلى ذلك فهو لا يحتاج إلى تحفيز في ظل البرامج التنموية الضخمة التي تقوم بها الجزائر.

الفرع الرابع: الصناعات البلاستيكية والمطاطية والكيماوية

يشمل الفرع الإنتاجي صناعة المطاط والبلاستيك والصناعة الكيماوية كل المؤسسات الجزائرية التي يتمثل نشاطها الرئيسي في صناعة المنتجات المعالجة وفقا لتقنيات متعددة (القولبة، الصقل، التمديد، التشكيل الحراري...)، وخلال الفترة (2002-2013)، استفادت المؤسسات الناشطة في هذا الفرع من مساعدات الأوروبية بإدخال عنصر التكنولوجيا في العملية الإنتاجية، وهو ما كان له تأثير إيجابي مباشر على حجم الإنتاج المتزايد حسب ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (06): تطور الإنتاج الصناعي لفرع الصناعات البلاستيكية والمطاطية والكيماوية للفترة (2002-2011) بملايين الدينارات



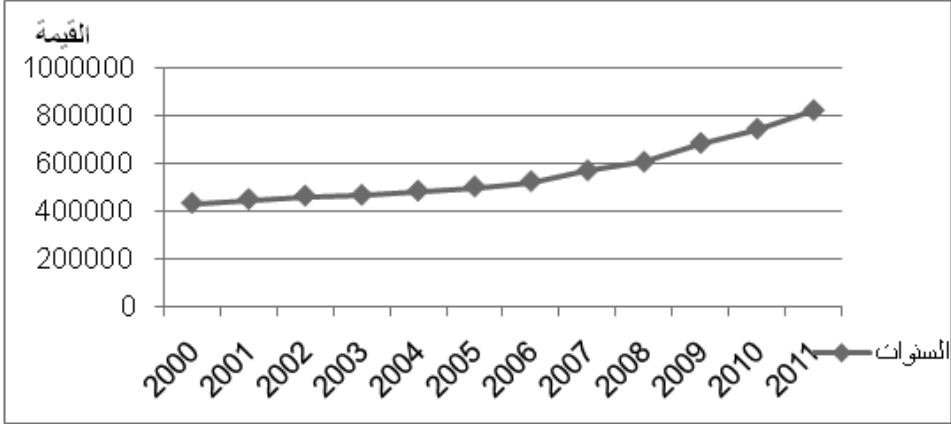
المصدر: بالاعتماد على قاعدة بيانات الديوان الوطني للإحصاء

إن الدراسة الموضوعية للشكل تبين بصورة واضحة التغير الكبير في حجم الإنتاج خاصة بعد سنة 2006، حيث بلغت نسبة نمو هذا الفرع الإنتاجي (47.73 %) مستقرة عند قيمة 97196 مليون دينار، وهو تطور ما كان ليحدث لولا الاستعانة بالخبرات الأجنبية الأوروبية وكذا برامجها التأهيلية، إذ بلغ عدد الشركات المستفيدة من الدعم سنة 2004 إلى 35 شركة، ولأزال هذا الفرع الإنتاجي ينمو بصفة مستمرة ومستقرة خلال السنوات الأخيرة، وقد عرف سنة 2013 دخول 240 مؤسسة جديدة بمبلغ استثماري إجمالي يُقدر بـ 64037 مليون دينار*.

الفرع الخامس: الصناعات الغذائية

تنتشر الصناعات الغذائية بكثرة في الجزائر لعدة اعتبارات من أهمها: أن الفرد دائم الحاجة هذه المنتجات ويستهلكها باستمرار، فضلا عن ذلك فإن عدد السكان يتزايد باستمرار أيضا، كما أن مثل هذه الصناعات لا تحتاج إلى تكنولوجيا معقدة للإنتاج، ولدراسة تطور الإنتاج الوطني للمنتجات الغذائية نستعرض الشكل الموالي:

الشكل رقم (07): تطور الإنتاج الصناعي لفرع الصناعات الغذائية للفترة (2002-2011)
(2011 بملايين الدينارات)



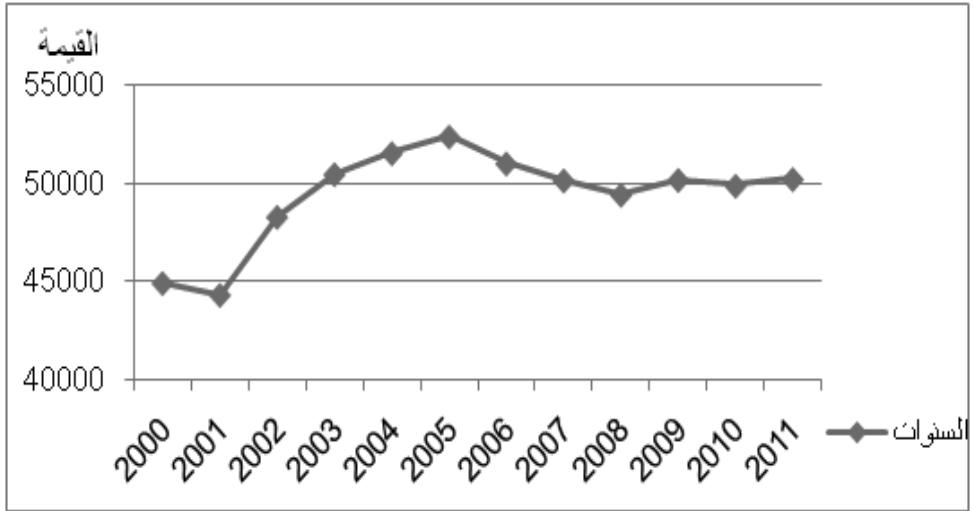
المصدر: بالاعتماد على قاعدة بيانات الديوان الوطني للإحصاء

تعكس بيانات الشكل النمو الطبيعي والمستقر للإنتاج الصناعي والذي يتوافق مع زيادة عدد السكان، إذا بلغ مستوى 824146.6 مليون دينار سنة 2011، فهي تساهم بدرجة كبيرة في الناتج المحلي للصناعات التحويلية، ويعود تركيز الجزائر على الصناعة الغذائية التي كان لها النصيب الأكبر من البرامج التنموية الأوروبية (28%)، رغم أنها لا تمثل إلا (08%) من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل في الصناعة الغذائية سنة 2007. لكونها تغذي العلاقة التشابكية مع باقي القطاعات والفروع الإنتاجية؛ القطاع الفلاحي (مدخلات الصناعة)، المالي (تمويل العملية)، الفرع الإنتاجي لمعادن، الميكانيكا، الكهرباء... (لتوفير معدات الإنتاج اللازمة)، الخدمي (كنقل وتوزيع المواد)، إلا أنه ما يعيب على هذه الصناعة اهتمامها أحيانا بإنتاج أنواع غير ضرورية من المنتجات (كالمشروبات الغازية مثلا) علما بأن معظمها ممول من طرف الدولة، الأمر الذي يعتبر نوع من التبذير للعملة الصعبة (اقتناء الآلات الإنتاجية من الخارج)، وهو أمر ينم عن الترتيب السيئ للأولويات في ظل معاناة الجزائر من تبعية غذائية إلى الخارج، على الرغم من استثمار 85832 مليون دينار سنة 2013 لتدعيم القطاع بـ 446 مؤسسة إنتاجية جديدة*.

الفرع السادس: النسيج، الجلود والأحذية

يضم قطاع المنسوجات والملابس تشكيلة متنوعة وغير متجانسة من المنتجات (الخيوط الاصطناعية النسيج، الملابس الجاهزة، الزرابي...)، ويبلغ حجم السوق الوطنية حسب الديوان الوطني لتطوير الاستثمار حوالي 02 مليار دولار سنة 2013، (10) منها يمثل نصيب المؤسسات المحلية، حضيت هذه الصناعة بدعم مالي قدره (05) % من برامج ميدا لإعادة تأهيل المؤسسات الجزائرية*، والجدول التالي يوضح أهم التغيرات التي طرأت على الإنتاج الصناعي للنسيج والملابس والجلود من سنة 2002 إلى سنة 2011.

الشكل رقم (08): تطور الإنتاج الصناعي لفرع النسيج، الجلود والأحذية للفترة (2002-2011) بملايين الدينارات



المصدر: بالاعتماد على قاعدة بيانات الديوان الوطني للإحصاء

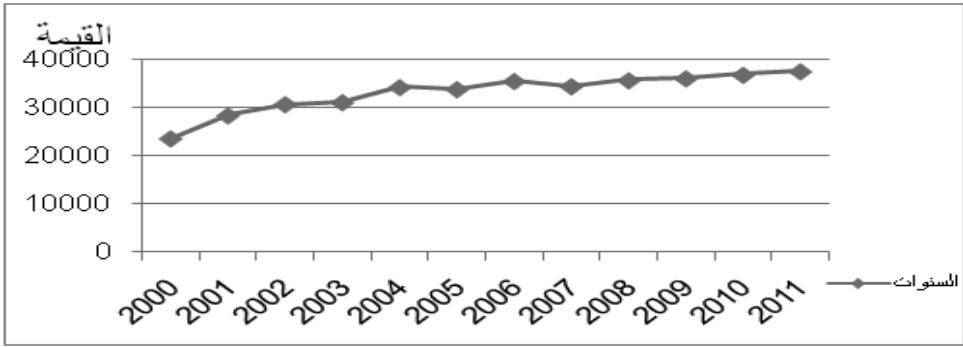
تُظهر بيانات الجدول التطور الملحوظ للإنتاج الصناعي الجزائري لفرع النسيج، الملابس، الجلود والأحذية خاصة بعد إبرام عقد الشراكة الجزائرية الأوروبية، إذ ارتفعت قيمة الإنتاج من 44280.9 مليون دينار سنة 2001 أي قبل الشراكة، إلى أزيد من 52395.9 مليون دينار سنة 2005 (بدخول الاتفاقية حيز التنفيذ) وهذا بفعل

دعم الدولة للمشاريع المنتجة بعد تخلصها من مشكل المديونية، بالإضافة بداية جني ثمار برامج إعادة التأهيل الأوروبية، إلا أنه خلال سنوات 2006، 2007، 2008، شهد القطاع تناقص معتبرا مسجلا نسبة نمو سلبية بـ (1.72- %) سنة 2007، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى زوال الدعم المالي والمتابعة خاصة بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة حيث أن من شروط الدعم سريانه مدة 05 سنوات متتالية، بالإضافة إلى أن بعض المواد الخام لهذا القطاع خاصة الجلدية منها موجهة للتصدير نحو الخارج، وبسبب الأزمة العالمية 2008 تناقص الطلب الخارجي عليها، أما خلال السنوات الأخيرة فقد شهدت قيمة الإنتاج الوطني استقرار عند مستوى 50217.8 مليون دينار سنة 2011، وهو عوّض بعض الشيء الخسائر التي تعرض لها سابقا، وذلك بعد تبني الجزائر لبرنامج إعادة هيكلة وتطوير مرافق الإنتاج يدوم إلى غاية نهاية 2014، بهدف بلوغ رقم أعمال يزيد عن 5.38 مليار دينار خلال نفس السنة، للإشارة فقد بدأ هذا الفرع الإنتاجي بالتصدير واستهداف الأسواق الخارجية، وكان مصدر لأكثر من 2.42 مليون دولار من العملة الصعبة سنة 2013، نظرا لتدعيم هذا الفرع الإنتاجي 89 مؤسسة جديدة كلفت أزيد من 3548 مليون دينار*

الفرع السابع: الخشب، الورق ومواد أخرى

تعاني هذه الصناعة من الإهمال على كافة الأصعدة، فغياب تشجيع واضح من طرف الدولة لتعزيز هذه الصناعة كونها ليست من أولوياتها حاليا، مع تفضيل المستثمرين الجزائريين لقطاعات أخرى للاستثمار، يُضاف إليه غرق السوق المحلية من المنتجات المستوردة، وقرّج من عدم الاهتمام والاطمئنان للاستثمار في هذه الصناعة، ويتضح ذلك من خلال الشكل التالي الذي يوضح قيمة الإنتاج المتواضعة التي لا تؤهله إلى إحداث مساهمة فعالة في الناتج الداخلي الخام للصناعة التحويلية.

الشكل رقم (09): تطور الإنتاج الصناعي لفرع الخشب، الورق ومواد أخرى للفترة (2002 - 2011) بملايين الدينارات



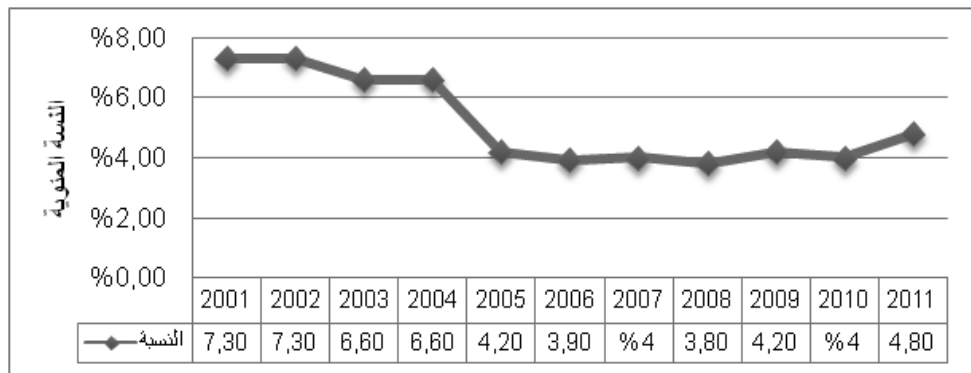
المصدر: بالاعتماد على قاعدة بيانات الديوان الوطني للإحصاء

إن دراسة بيانات الشكل تبين الوضعية السيئة التي تعاني منها صناعة الخشب، الورق...، حيث أن الإنتاج وخلال 12 سنة يزيد بمعدل ضعيف للغاية بقيمة تقدر بـ 1275.55 مليون دينار سنويا في المتوسط مع أنه سجل 133 مشروع جديد سنة 2013 إلا أنها لا تمثل إلا (2.09 %) من القيمة المالية الإجمالية لمشاريع القطاع الصناعي خلال نفس السنة*، وهذا لا يتوافق ولا يستوعب زيادة الاستهلاك الوطني للخشب وللورق، وهذا عكس الفرع الإنتاجي لمواد البناء والزجاج، والمقارنة هنا على أساس تنفيذ البرامج التنموية التي تحتاج بضرورة إلى كميات كبيرة من منتجات الفرعين، وعوض السعي لإعادة إنعاش صناعة الخشب والورق نجد الدولة وفي سبيل التعجيل في انجاز مختلف المشاريع وكذا توفير الحاجيات بسرعة وسهولة قد لجأت إلى الاستيراد، مما فاقم مشكلة هذه الصناعة.

الفرع الثامن: تقييم برامج التنمية الصناعية الأوروبية

إن دراسة مختلف الفروع الإنتاجية السابقة والتعرف قيم الإنتاج لكل منها وضح الصورة أكثر حول هيكل الصناعة التحويلية في الجزائر وأدائها العام، ولدراسة مساهمة هذه الصناعة في الناتج الداخلي الخام، نستعرض الشكل الموالي:

الشكل رقم (10): مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج الداخلي الخام في الجزائر
27(2011 - 2001)



المصدر: المؤشرات الصناعية للدول العربية، المنظمة العربية
للتنمية الصناعية، ديسمبر 2011، ص 10.

سجل قطاع الصناعة التحويلية تراجعاً مستمراً من حيث مساهمته في الناتج الداخلي الخام، فقبيل توقيع اتفاقية الشراكة بلغت نسبتها (7.3 %) سنة 2001، وتناقصت إلى حدود (4.2%) منذ سريان بنود اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية سنة 2005، إلى أن سجل نسبة نمو (4.8 %) وبقيمة مضافة تقدر بـ 9.10 مليار دولار سنة 2011، لكن هذه النسب تُعد ضعيفة رغم مختلف البرامج التنموية لإنعاشها والمساعدات الأوروبية لإعادة تأهيلها سريان مع أن كل فروع الإنتاجية عرفت مستويات نمو متزايدة، ويُعزى ذلك لعدة أسباب منها:

- أن نمو مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج الداخلي الخام قبيل اتفاقية الشراكة ما هو إلا انعكاس لانخفاض أسعار البترول (35-16 دولار للبرميل)، ومنه مداخيل الصناعة الإستخراجية.

- أن تراجع النسبة خلال الفترة (2004 - 2008) لا يعني تراجع إنتاج فروع الصناعة التحويلية التي كانت تنمو تدريجياً، والأمر متعلق بارتفاع أسعار البترول وانعكاسها الإيجابي على تطور الصناعة الإستخراجية حيث فاق مبلغ 100 مليار دولار للبرميل،

وعليه سبب التراجع يعود لنمو الصناعة الإستخراجية بمعدل يفوق نمو الصناعة التحويلية.

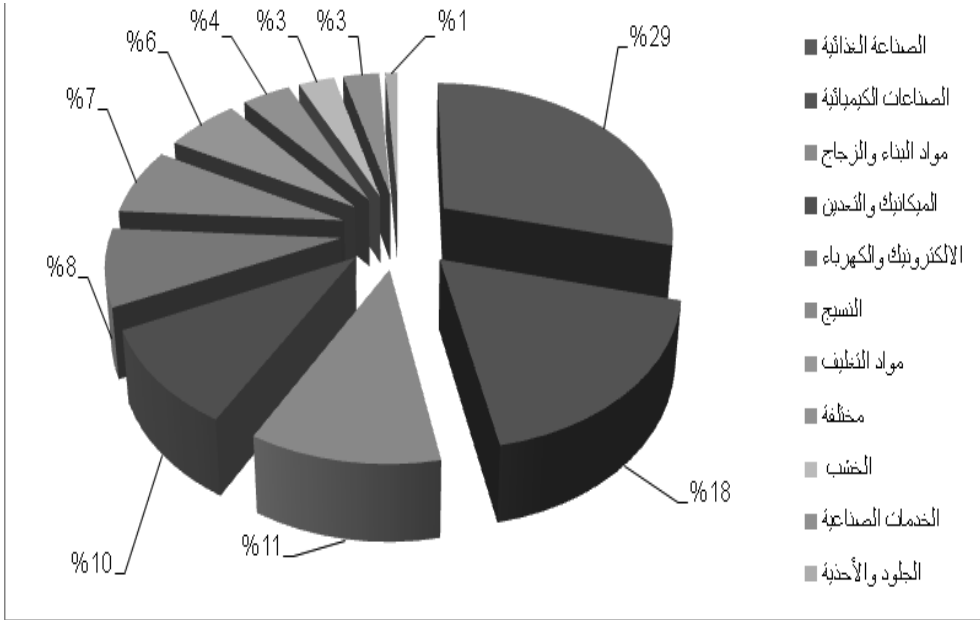
- أن زيادة النسبة بعد سنة 2008 راجع الأزمة العالمية وتأثيرها السلبي على الصناعة الإستخراجية، حيث تراجعت أسعار النفط إلى 54 دولار للبرميل نوفمبر 2008، إضافة إلى ذلك فقد تبنت الجزائر بعد هذه الفترة مشاريع تنموية كبرى وهو ما حفّز الصناعة التحويلية خاصة الفرع الإنتاجي لإنتاج مواد البناء.

أولاً: برامج ميذا

شكلت برامج ميذا لإعادة الهيكلة الصناعية والخصوصية إحدى أهم الأدوات المالية التي أقرها الاتحاد الأوروبي للمساهمة في إعادة تأهيل القطاع الصناعي الجزائري، وفي هذا الصدد تم اعتماد هذا البرنامج كوسيلة مساعدة في إعادة هيكلة المؤسسات الصناعية الكبيرة التي تعاني من مشاكل مزمنة في طرق التسيير وإدارة الأعمال، والتأخر التكنولوجي الكبير بفعل تقادم آلات الإنتاج 29، ولدراسة توزيع الإعانات الأوروبية على مختلف الفروع الإنتاجية نستعرض الشكل التالي:

الشكل رقم (11): توزيع المؤسسات الجزائرية المؤهلة وفق برامج ميدا حسب

طبيعة النشاط 30



المصدر: بوشويط إيتسام، آلية تمويل برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، رسالة ماجستير غير منشورة في علوم التسيير، فرع: إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2009-2010، ص 135

تبين بيانات الشكل رقم (11) توزيع المؤسسات المؤهلة حسب الفروع الإنتاجية، حيث يظهر جليا أن أكثر من (68%) من البرنامج استحوذت عليه الصناعات الغذائية وبـ 129 مؤسسة صناعية، بالإضافة صناعات الكيماوية، مواد البناء والزجاج، الميكانيك والتعدين، بـ 80، 49، 44 مؤسسة صناعية على التوالي وهذا راجع بالأساس إلى أن العدد الكبير لهذه المؤسسات والتي لا تحتاج إلى تكنولوجيا جد متطورة في الإنتاج بالإضافة إلى توفر المواد الخام الضرورية للإنتاج بتكاليف معقولة، أما بخصوص باقي النشاطات فهي تواجه منافسة شديدة أمام المنتجات الأجنبية الأمر الذي دعى أصحابها إلى تغيير النشاط نحو الاستيراد عوض الإنتاج محليا وكتقييم عام لهذا البرنامج فقد تم تسجيل الآتي:

1 - أن الاعتمادات المالية الكلية المخصصة لهذه البرامج بلغت 388.8 مليون أورو، إلا أنه لم تستغل منها إلا 112 مليون أورو أي بنسبة (29%) فقط.

2 - عند بداية البرنامج كان عدد المؤسسات الصناعية المستفيدة 20 مؤسسة، انسحب أغلبهم ولم يبق منهم إلا 09 مؤسسات إلى غاية جويلية 2002، ثم أعيد تقييم البرنامج وتم وضع مخطط تأهيل 400 مؤسسة صناعية آفاق 2004، لكن لم تستجب إلا 80 مؤسسة لهذا المخطط، وأعيد تقييم البرنامج من جديد بغية التسريع من وتيرة عمليات إعادة التأهيل قبل انقضاء آجال الإعانات المالية الأوروبية 31 فتم توسيع عدد المؤسسات المراد تأهيلها إلى أزيد من 2150 مؤسسة صناعية، إلا أنه استجاب لهذا البرنامج سوى 685 مؤسسة صناعية ونسبة ضعيفة تقدر بـ: (31.86% 32).

3 - أن نسبة المؤسسات الصناعية المؤهلة جد متواضع بالنظر إلى عدد المشاريع الصناعية المنشأة خلال الفترة (2002-2013) والبالغ عددها 6607 مؤسسة وبنسبة لم تتجاوز (10%).

4 - تقديم أزيد من 370 مؤسسة لطلب الحصول شهادة الايزو 9001، الايزو 14000، بهدف تحسين جودة منتجاتها ودخول الأسواق الأجنبية، لم تنجح منها إلا 181 مؤسسة أي بنسبة (48.91% 33).

وعليه فإن برامج ميدا ورغم ما حققه من نتائج إلا أنها تبقى ضعيفة بالمقارنة مع الأهداف الموضوعة حيث أن عدد المؤسسات المستفيدة من برامج إعادة التأهيل ضئيل جدا (685 مؤسسة)، ولا يمكن توقع إحداث طفرة في الإنتاج الصناعي بعدد محدود من المؤسسات أغلبها متوسط وصغير الحجم، ويتضح ذلك من خلال النمو البطيء للإنتاج الصناعي عبر الفترة (2002-2013) بنسب متقاربة بلغت مستوى (2.5%) سنة 2013 وهي نسبة لا تعكس حجم المجهودات والاستثمارات التي فاقت 04 مليار دولار خلال الفترة الممتدة (2010-2014) من أجل النهوض بهذا القطاع.

ثانيا: برنامج الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ

ينبثق هذا البرنامج عن تعاون جزائري ألماني في نطاق الشراكة التقنية، ويهدف إلى الرفع من تنافسية المؤسسات وتأهيلها في ميدان التسيير³⁴، بغلاف مالي يقدر بـ 2.3 مليون أورو، واستهدف البرنامج المؤسسات المتوسطة الصناعية التي توظف (50 – 250) عامل والتي يتركز نشاطها على الصناعات التالية³⁵:

- الصناعات الغذائية

- الصناعات الحديدية، ميكانيك وكهرباء

- الصناعات الكيماوية والصيدلانية.

- صناعة مواد البناء.

وكتقييم لهذا البرنامج فقد تم تسجيل:

- إعداد توصيات واقتراحات في ميدان التسيير وتتعلق أساسا بالوظائف الحيوية للمؤسسة والمتمثلة في الإدارة العامة، الإنتاج والمثونة، التسويق والتوزيع والبيع تسيير الموارد البشرية، الإدارة المالية عبر إلقاء محاضرات وملتقيات حيث بلغت نحو 200 ساعة من المحاضرات و 09 أشهر من الملتقيات³⁶.

- تكوين مستشارين في التسيير حيث تم تكوين 45 خبير في إدارة أعمال المؤسسات الصناعية³⁷ وعليه فرغم أهمية البرنامج في خلق كفاءات وتكوينها لتقوم بالتخطيط والتسيير للإنتاج الصناعي، بالإضافة العمل على تسهيل نقل التكنولوجيات، إلا أن هذا البرنامج يبقى محدود الأثر بحكم العدد المتواضع المستهدف من المؤسسات المستفيدة، وهذا ما يتطلب توسيع البرنامج أكثر نحو عدد أكبر من الفروع الصناعية.

خاتمة

عرفت مختلف الصناعات في الجزائر خلال فترة سريان عقد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي تغيرات عدة، هذه التغيرات مست المحيط الذي تنشط فيه المؤسسات الصناعية من جهة، والمؤسسات الصناعية في حد ذاتها من جهة أخرى، وهو ما انعكس إيجاباً على العديد من الفروع الإنتاجية من خلال ارتفاع الإنتاج الوطني للقطاع الصناعي، إلا أنه وبالمقاييس إلى طموحات الجزائر فإن المكاسب المحققة طوال هذه فترة كانت ولا تزال دون المستوى المطلوب.

نتائج الدراسة

- أن عدد وحجم برامج إعادة الهيكلة الأوروبية جد ضئيل وتأثيره شبه منعدم على أداء القطاع ككل.

- تركيز برامج الدعم الأوروبية على الفروع الإنتاجية التي لا تحتاج إلى تكنولوجيا معقدة على غرار الصناعات الغذائية التي مثلت 29 %، مواد البناء 11 %، من حجم برامج الدعم «ميداً»، حيث أن هدف نقل التكنولوجيا لا يزال موضع تحفظ لدى الشريك الأوروبي.

- عدم وجود رؤية إستراتيجية لمستقبل الشراكة بين الطرفين وفي ظل تهديد الشركات الأوروبية للنسيج الصناعي الجزائري المحلي عوض دعمها دعى الجزائر إلى تأجيل إنشاء منطقة تجارة حرة إلى آفاق 2020، حيث أن الاتحاد الأوروبي لا يزال ينظر إلى الجزائر كـ: «سوق» وليس كـ: «شريك اقتصادي».

- أن مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج الداخلي الخام جد ضئيلة ولا تلي الطموحات وهو ما يعكس بقاء الاقتصاد الجزائري قبل وبعد إبرام اتفاقية الشراكة رهين لأسعار المحروقات في الأسواق العالمية، حيث انخفضت مساهمة هذه الصناعة في الناتج الداخلي الخام بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ سنة 2005 أين كانت تعادل 7.3 % سنة 2001 لتنهال إلى 3.8 % سنة 2008.

اقتراحات وتوصيات

- إنشاء هيئات رقابية تتابع أداء الشراكة مع الاتحاد الأوروبي من أجل ضمان تقييم مستمر يساعد على تصحيح الانحرافات المسجلة وتأمين المكاسب المحققة.
- إلزام الشركات الأوروبية بنقل التكنولوجيا وتكوين كفاءات جزائرية ومساعدة المؤسسات المحلية على غزو الأسواق الأجنبية خاصة الأوروبية منها كشرط ضروري لدخول الشركات الأوروبية التي تهدد النسيج الصناعي الوطني.
- الضغط من أجل تحسين شروط الاتفاقية لصالح الجزائر بإبرام شراكات على أساس تكتل إقليمي (المنطقة المغاربية، الدول العربية،) مع دول أخرى كبداية متاحة للاتحاد الأوروبي.
- تشجيع الشركات الأوروبية على إعادة استثمار أرباحها في الجزائر عوض تحويلها للخارج مباشرة وتكبد خسائر كبيرة نتيجة عملية تحويل العملة.

قائمة المراجع

1. محمد غانم، الاستثمار في الاقتصاد السياسي والإسلامي وتشريعات واتفاقيات الاستثمار، دار الفكر الجامعي، ط1، الإسكندرية، مصر، 2011، ص70.
2. فرحات غول، التسويق الدولي: مفاهيم وأسس النجاح في الأسواق العالمية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2008، ص198.
3. عبد الكريم كاكي، الاستثمار الأجنبي والتنافسية الدولية، مكتبة حسن العصرية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2013، ص25-26.
4. <http://www.portal.state.pa.us/portal/serverpt?open=514&objID=575072&mode=2>
5. مروان شموط، كنجو عبود كنجو، أسس الاستثمار، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، 2008، ص20.
6. <http://www.investopedia.com/terms/s/service-sector.asp>.
7. Bichara Khader, LE PARTENARIAT EURO-MÉDITERRANÉEN VU DU SUD, l'harmattan, Paris, Franc, 2001, P24.
8. غانم محمد صالح، واقع الدراسات الأوروبية ومتوسطة في الجامعات العراقية، مجلة العلوم السياسية والدولية، العدد 33، جامعة بغداد، العراق، 2006، ص08.
9. فاطمة الزهراء رقايقية، الشراكة الأوروبية ومتوسطة: رهانات، حصيلة وآفاق التجربة الجزائرية والعقبات المحيطة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص10.
10. عبد الحميد زعباط، الشراكة الأوروبية ومتوسطة وأثرها على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، السنة الأولى، الشلف، الجزائر، 2004، ص54.

11. Political and economic relations: An article published in: European Union http://eeas.europa.eu/delegations/algeria/eu_algeria/political_relations/index_ar.htm

12. موقع وزارة التجارة الجزائري: <http://www.mincommerce.gov.dz/arab/?mincom=itifakiachar>

13. الجريدة الرسمية الجزائرية، المادة 01: المرسوم الرئاسي رقم 159-05 المؤرخ في 27 أفريل 2005، المتضمن التصديق على الاتفاق الأوروبي المتوسطي لتأسيس شراكة بين الجزائر والمجموعة الأوروبية، العدد 31، السنة 42، المؤرخة في 30/04/2005، ص 4.

14. الجريدة الرسمية الجزائرية، المادة 47، المرجع نفسه، ص 16

15. الجريدة الرسمية الجزائرية، المادة 48، المرجع نفسه، ص 16

16. الجريدة الرسمية الجزائرية، المادة 53، المرجع نفسه، ص 17-18

17. عابد شريط، دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الأوروبية المتوسطية: حالة دول المغرب العربي، أطروحة دكتوراه غير منشورة في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، 2003-2004، ص 156.

18. مروش يوسف، اتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية وأثرها المستقبلية على القطاع الصناعي، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، فرع: تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2011-2012، ص 91.

19. جبارياسين، الشراكة الأوروبية المتوسطية واقع وآفاق: إشارة لحالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية فرع: تخطيط كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص 84.

20. عبد الحميد بن الشيخ، واقع تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الشراكة الأوروبية-متوسطية: حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع: تحليل اقتصادي، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2010-2009، ص 141-142.

21. الشريف بقة، عبد الرحمان العايب بقة الشريف، العايب عبد الرحمان، اتفاق مسار تأهيل المؤسسات الاقتصادية في ظل اتفاق الشراكة الأوروبية-متوسطية مقدمة للمؤتمر الدولي حول: آثار وانعكاسات الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر، 13-14 نوفمبر 2006، ص 14.

22. موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

<http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395>

23. مصطفى بودرامة، الآثار المحتملة للشراكة الأوروبية-متوسطية على الصناعة في الجزائر، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي حول: آثار وانعكاسات الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر، 13-14 نوفمبر 2006، ص 07.

24. رضوان عادل، دور الابتكار في دعم التنمية الصناعية في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية-فرع: التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012-2011، ص 85.

25. الشريف بقة، عبد الرحمان العايب، مرجع سبق ذكره، ص 14.

26. عيسى آيت عيسى، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06، جامعة الشلف، الجزائر، 2009، ص 280.

27. المؤشرات الصناعية للدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الصناعية، ديسمبر 2011، ص 10.

28. المؤشرات الصناعية للدول العربية، المرجع نفسه، ص 11.

29. سليم بوهيدل، بوهيدل سليم، آثار برامج التمويل الأوروبية على إعادة تأهيل القطاع الصناعي، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، فرع: نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2004-2005، ص 99.

30. بوشويط إبتسام، آلية تمويل برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، رسالة ماجستير غير منشورة في علوم التسيير، فرع: إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2009-2010، ص 135.

31. سليمة غدير أحمد، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 09، جامعة ورقلة، الجزائر، 2011، ص 137.

32. موقع الديوان الوطني لتطور الاستثمار

www.andi.dz/images/statistique/SECTEUR%20D%20ACTIVITE%20ar%201.jpg

33. الشريف بقة، عبد الرحمان العايب، مرجع سبق ذكره، ص 16.

34. منى مسغوني، نحو أداء تنافسي متميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة الباحث، العدد: 10، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012، ص 131.

35. عبد الغاني دادان، هشام غربي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية: من المرافقة دولية إلى المرافقة الوطنية، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر الوطني حول: إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، 18-19 أبريل 2011، ص 10.

36.عبد الحميد بن الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص141-142.

37.German Agencyfor International CooperationGIZWebsite, <https://www.giz.de/en/worldwide/309.html>

- رمز (*): حسب إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 2013، متاح على الرابط:
<http://www.andi.dz/index.php/ar/bilan-des-investissements>